مجلة العلوم التجارية و التسيير
ISSN : 1112 - 4148
المجلد: 15 العدد: 1 (2019)

مساهمة التدقيق الخارجي في دعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

دراسة ميدانية لآراء المدققين بمكاتب التدقيق في ولاية عين تموشنت

The contribution of external audit to support the application of corporate governance principles
A field study of the opinions of auditors in audit offices in Ain Temouchent

د. بوغازي إسماعيل[1] ، د. تغليسية لمين [2*]

Dr.Tarhlissia Lamine, Dr.Boughazi Ismail

[1] جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت (الجزائر)، ismail.boughazi@yahoo.com

[2] المدرسة العليا للتجارة –القليعة (الجزائر)، tarhlissiaa@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2019/09/08 تاريخ القبول: 27/ 11 /2019 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الخدمات المقدمة من طرف مهنة التدقيق الخارجي على دعم تطبيق مبادئ الحوكمة، وقد تم القيام بذلك عن طريق استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الأدبيات النظرية حول الدراسة من خلال توضيح مختلف مجالات تدخل المدقق الخارجي في تفعيل حوكمة الشركات، كما تم الاستعانة باستمارة استبيان للقيام بالدراسة الميدانية عن طريق التعرف على آراء المدققين بمكاتب التدقيق في ولاية عين تموشنت ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS.

الكلمات المفتاحية : التدقيق الخارجي، حوكمة الشركات، مكتب التدقيق.

تصنيفات JEL: M42، G39

* المؤلف المراسل : بوغازي إسماعيل، ismail.boughazi@yahoo.com

A B S T R A C T

This study aimed to identify the implications of the services provided by the external audit profession to support the application of the principles of governance, and this was done by using the descriptive approach to address the theoretical literature on the study by clarifying the various areas of the external auditor's intervention in activating corporate governance, as was used to in a questionnaire to conduct a field study by identifying the opinions of auditors in the audit offices in Ain Temouchent and treating them with the SPSS.

Keywords : External audit, Corporate governance, Audit office.
JEL Classification:. *M42 ،G39*

1. مقدمة

انطلاقا من الانهيارات المالية والأزمات المالية والاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي والشركات المتعددة الجنسيات، خاصة المكتشف ضمنها ممارسات دخيلة ضمن الجانب المحاسبي والمالي، هذا ما خلق حالة عدم ثقة في الأسواق المالية من قبل المستثمرين، ما جعل المؤسسات والمنظمات الدولية تركز اهتماماتها حول مفهوم الحوكمة وكيفية غرسه في الشركات، ويحتاج هذا المفهوم إلى مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية.

إذ يعتبر التدقيق الخارجي من الآليات الخارجية الهامة نتيجة لدوره الفعال في إضفاء الثقة على المعلومات المتضمن عليها التقارير المالية للشركات، مما يدعم أحد مبادئ الحوكمة الذي يعتبر حجر الزاوية والمتمثل في الإفصاح والشفافية، وبالتالي ينعكس على المبادئ الأخرى من خلال الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة ككل.

1.1. إشكالية الدراسة

يمكن صياغة إشكالية الدراسة وفق السؤال الجوهري التالي:

- هل يوجد تأثير للخدمات المقدمة من طرف التدقيق الخارجي في دعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

2.1. فرضية الدراسة

- يوجد تأثير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0,05 للخدمات المقدمة من طرف التدقيق الخارجي في دعم تطبيق حوكمة الشركات.

3.1. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة في تحقيق العناصر التالية:

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الخارجي والحوكمة وكذا العلاقة بينهما؛
- إبراز آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الخارجي في دعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

4.1. المنهج المتبع

من أجل القيام بهذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة ضمن الدراسة النظرية، كما تم الاستعانة ضمن الدراسة الميدانية بالبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل البيانات المتحصل عليها انطلاقا من استمارة استبيان معدة خصيصا لموضوع الدراسة.

2.الأدبيات النظرية

أدت سلسلة الانهيارات التي مست العديد من الشركات مثل Enron وWorldCom وغيرها من الشركات، وما قبلها من أزمات مالية هزت اقتصاديات الدول إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية، مما انعكس سلبا أيضا على خدمات المحاسبة والتدقيق هذا ما جعل الأثر ينتقل إلى فقدان الثقة في المعلومة المالية وجودتها.

لذا مثلت هذه الأحداث نقطة تحول للمحاسبة والتدقيق بعدما ارتبطت تلك الانهيارات المالية بعدم تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المتعارف عليها وغياب أخلاقيات المهنة، ليتم المطالبة بضرورة إعادة النظر في كل ذلك من أجل إضفاء الثقة والمصداقية من جديد على المعلومة المالية في التقارير المالية للشركات لإعادة الثقة للمستثمرين داخل الأسواق المالية.

وانعكس ذلك على أرض الواقع من خلال زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، فأصدر المشرع الأمريكي Sarbanes-Oxley Act سنة 2002 من أجل تحسين التقارير المالية للشركات، وتم بموجبه إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية تطبيق جميع بنوده. ووافق مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات بإصدار SAS no. 99، وتمت مناقشة تلك التعديلات المقترحة مع لجنة الأوراق المالية.

إذ ركزت التعديلات المقترحة بشكل رئيسي على جعل لجان التدقيق في الشركة مسؤولة بشكل كامل على مراقبة المدقق الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط أعمال التدقيق والأعمال الأخرى التي يقوم بها والاتفاق على أتعابه، بالإضافة إلى التركيز على استقلالية المدقق الخارجي (عمر إقبال توفيق المشهداني، 2013، ص 239).

وجاءت هذه الإجراءات لإعادة الثقة لأسواق المال بشكل عام ولمهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص من خلال تدعيم التطبيق الجيد للحوكمة المرتبطة بمجالس الإدارة ولجان اللتدقيق، بالإضافة للاهتمام بالتدقيق الخارجي وجودته التي تتمركز في قلب نظرية الوكالة والحوكمة (دادي عدون ، فداق ، 2011، ص 176).

وتعتبر عملية التدقيق الخارجي وسيلة رقابية فعالة تساعد ملاك الشركة على ممارسة الرقابة على عملياتها وكشف مواطن الخلل والضعف في إدارتها قصد وضع الطرق المثلى لمعالجتها، كذلك تعمل على تخفيض المخاطر وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول الشركة.

أصبح المدقق الخارجي في الوقت الحالي يقوم بالمصادقة على الكشوف المالية، كما يمكن له أن يمتنع عن المصادقة عليها ولكن بعد تقديمه الأسباب الداعية لذلك، وهو بذلك قد اكتسب دور الوكيل عن المساهمين في ممارسة الرقابة على هذه الشركات نظرا لما يتمتع به من استقلالية عن إدارتها، فيقوم بحماية حقوق المساهمين من التبذير والإسراف وسد جميع أوجه الغش والاختلاسات.

وتزداد أهمية التدقيق الخارجي في كونها لا توفر الحماية لحقوق وأموال المساهمين فحسب، بل إن القيام بها وممارستها من طرف مدقق مستقل ووفق المعايير المطلوبة يخدم ويحمي حقوق ومصالح جميع الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة بالشركة، وهذا ما تصبو إليه الحوكمة.

كما أن القيام بعملية التدقيق الخارجي يفعل الرقابة ويحد من الغش والاحتيال وكذا الأخطاء، ويحمي الأموال وأصول الشركة والمساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة، وكل هذا يؤكد على الدور الخاص بالتدقيق الخارجي الذي يمكن أن يؤديه تجاه الممارسة الجيدة للحوكمة (عاشوري ، 2016، ص 72-73) ويمكن توضيح العلاقة التكاملية بين التدقيق الخارجي والآليات الداخلية للحوكمة كما يلي (بوفاتح ، بلعربي ، 2016، ص: 258-260)

أولا: العلاقة التكاملية بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي

تتلخص علاقة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي من خلال التعاون بينهما في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات وزيادة فعاليتها في عدة نواحي أهمها:

- يستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية كاف وفعال؛
- يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على أوراق العمل والتقارير التي يقدمها التدقيق الداخلي من خلال قيامهم بأنشطة التدقيق؛
- ضرورة أن يلتقي المدققون الخارجيون بالمدققين الداخليين دوريا من أجل مناقشة الاهتمامات المشتركة والانتفاع من مهاراتهم المتكاملة وحصول كل منهم على فهم لنطاق عمل الآخر.

ثانيا: العلاقة التكاملية بين التدقيق الخارجي ولجنة التدقيق

يجب أن يتم التوضيح الدقيق لمهام لجنة التدقيق والتي تأتي على رأسها مهامها تجاه التدقيق الخارجي كما يلي:

- ترشيح المدقق الخارجي وتقدير أتعابه وإعداد خطاب التكليف الصادر إليه ودعم استقلاليته وتحسين الاتصال والإبلاغ عن تقاريره للجهات الوصية؛
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها بالإضافة إلى فحص ومراجعة الأسس التي من خلالها يتم إعداد القوائم المالية السنوية وكذا القوائم والمعلومات المالية الفورية؛
- مساعدة المدققين الخارجيين في الحصول على كافة المعلومات والايضاحات التي يحتاجون إليها وحل أي مشاكل قد تواجههم مما يعمل على تحسين جودة وفعالية عملية التدقيق الخارجي.

ثالثا: العلاقة التكاملية بين التدقيق الخارجي ومجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة والإدارة العليا من الأطراف الأساسية للحوكمة والتي لها تأثير على باقي أطراف الحوكمة، كما أن معظم المشاكل التي سببت انهيار العديد من الشركات العالمية تمثلت في قصور أداء أعضاء مجلس الإدارة وضعف التدقيق الخارجي، وبالتالي ضعف العلاقة التعاقدية بينهما أو غياب معايير الحوكمة. ويتمحور دور مجلس الإدارة في أن يعتمد القوائم المالية السنوية للشركة والتوقيع عليها من طرف عضو مفوض من مجلس الإدارة ومن الرئيس التنفيذي والمدير المالي، وذلك قبل نشرها وتوزيعها على المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

ولتحقيق كل تلك العناصر السابقة الذكر أي انعكاس التدقيق الخارجي على حوكمة الشركات، فيجب أن تتوافر في شخص المدقق الخارجي المؤهلات المعنوية وهي: وجود مستوى عال من الأخلاق والنزاهة والشرف والأمانة والشجاعة، الشخصية المتميزة والقدرة على التواصل والحوار، روح النقد ودقة الملاحظة والقياس، برودة الأعصاب والهدوء والتحلي بالمرونة والصبر. كما يجب أن تتوافر فيه المؤهلات العلمية والعملية: الخبرة المهنية اللازمة في مجال التدقيق والمستوى التعليمي المطلوب. ويجب

أن يتمتع بالاستقلالية التامة أثناء تأدية مهمة التدقيق، كل هذا حتما سيؤدي إلى تعزيز حوكمة الشركات من خلال العناصر التالية (حميدي ، 2018، ص 333-335).

أولا: زيادة درجة الموثوقية في المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية

يقوم المدقق الخارجي بتدقيق القوائم المالية من أجل إبداء رأيه الفني المحايد والموضوعي حولها، ولهذا تكون مسؤوليته كبيرة أمام مستخدمي القوائم المالية، وقد نص على ذلك معيار التدقيق الدولي ISA200 الهدف والمبادئ العامة لمراجعة القوائم المالية: "إن هدف مراجعة القوائم المالية هو السماح للمدقق بأن يبدي رأيه في القوائم المالية ما إذا أعدت في كل المراحل الهامة وفقا للمرجعية المحاسبية المطبقة. إن المراجعة تعتبر مهمة ضمان". فمن خلال هذه المهمة التي تضمن لمستخدمي القوائم المالية مدى صحة وصدق المعلومات المالية الواردة فيها، وتزداد ثقتهم فيها وتجعلهم يتخذون قراراتهم على أسس وقواعد سليمة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات من خلال توفير معلومة صادقة وشفافة لجميع الأطراف المعنية.

ثانيا: زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية

يساهم المدقق الخارجي من خلال تقريره الذي يبين فيه مدى التزام الشركة محل التدقيق بالمرجعية المحاسبية المطبقة التي تلتزم جميع الشركات بالإفصاح عن كل المعلومات سواء كانت جيدة أم سيئة، وبهذا يكون قد ساهم في إرساء مبدأ من مبادئ الحوكمة ألا وهو الإفصاح والشفافية، حيث أن المدقق الخارجي مطالب ببذل كل العناية المهنية اللازمة لتكوين رأي موضوعي ومحايد وعدم التستر على بعض المعلومات التي لا تريد بعض الشركات الإفصاح عنها لأنها يمكن أن تؤثر على أسعار أوراقها المالية في السوق.

ثالثا: المساهمة في حل مشكلة الوكالة

تسعى حوكمة الشركات إلى حل المشكلة الجوهرية المتمثلة في مشكلة الوكالة من خلال خلق التوازن في تضارب المصالح، بين طرفين أساسيين في الشركة هما الطرف الوكيل المتمثل في المسيرين، والطرف الموكل المتمثل في المساهمين الذين يستندون بدرجة كبيرة على تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات. لهذا فإن المدقق بصفته موكل هو الآخر من طرف المساهمين يجب أن يكون رأيه معبرا عن الصورة الحقيقية والصادقة للشركة.

3.الدراسة الميدانية

1.3. أداة وعينة الدراسة

من أجل القيام بهذه الدراسة استلزم الأمر إعداد استمارة استبيان تحتوي ضمن الجزء الأول على البيانات الشخصية المتمثلة في: العمر، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، أما الجزء الثاني فيضم محور يتكون من ست فقرات لدراسة مساهمة التدقيق الخارجي في دعم مبادئ حوكمة الشركات. حيث تم الاعتماد ضمن هذا المحور على مقياس ليكارت الخماسي المتمثل في: غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما، والتي تقابلها الأوزان التالية: 1-2-3-4-5-6.

وبعد توزيع هذه الاستمارة على عينة الدراسة المتمثلة في مكاتب التدقيق بولاية عين تموشنت تم الحصول على العينة التالية:

الجدول 01: عينة الدراسة من استمارات الاستبيان

البيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الملغاة	الاستمارات الصالحة
العدد	33	33	03	30
النسبة	100	100	09,09	90,91

المصدر: من إعداد الباحثين.

تمثلت حدود الدراسة في الحدود الموضوعية أولا المتمثلة في: القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بالنسبة لمتغير التدقيق الخارجي، أما متغير حوكمة الشركات فقد تم الاستعانة بمبادئ الحوكمة لسنة 2015 الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. ثانيا الحدود الزمانية والمكانية عن طريق توزيع استمارة الاستبيان على مكاتب التدقيق بولاية عين تموشنت خلال شهري مارس وأفريل من سنة 2019.

لقد تم القيام باختبار ثبات أداة الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان عن طريق معامل ألفا كرومباخ الذي قدر بـ 0.979 وهو أكبر من 0.600 وبالتالي نؤكد على ثبات الأداة وبالتالي القدرة على الحصول على نفس النتائج لو تم اعادة توزيع الاستمارة وفقا لنفس الشروط.

2.3 .الاحصاءات الوصفية

يمكن عرض نتائج أفراد العينة المتعلقة بالبيانات الشخصية لهم كما يلي:

الجدول رقم 02: نتائج الاحصاءات الوصفية لأفراد عينة الدراسة

	المتغير	العدد	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	6	20
	من 30 إلى 40 سنة	14	46,7
	من 41 إلى 50 سنة	9	30
	أكثر من 50 سنة	1	3,3
	المجموع	30	100
المؤهل العلمي	بكالوريا	3	10
	ليسانس	11	36,7
	ماستر	9	30
	ماجستير	3	10
	دكتوراه	2	6,7
	تقني سامي	2	6,7
	المجموع	30	100
التخصص	مالية	9	30
	محاسبة	12	40
	تسيير	3	10
	اقتصاد	3	10
	تخصصات أخرى	3	10
	المجموع	30	100

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	9	30
	من 5 إلى 15 سنوات	13	43,3
	من 16 إلى 25 سنة	5	16,7
	أكثر من 25 سنة	3	10
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

انطلاقا من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن أفراد العينة يتوزعون وفقا لمتغير العمر بحوالي 70% ضمن فئة الشباب و30% ضمن فئة الكهول، بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فأكثر من 80% من أفراد العينة لديهم شهادات جامعية، في حين متغير التخصص فأغلبية أفراد العينة لديهم تخصصات متعلقة بمهنة التدقيق مثل المحاسبة والمالية بنسبة 70%، وأخير متغير عدد سنوات الخبرة يمكن ملاحظة أكثر من 25% من أفراد العينة لديهم خبرات تفوق 15 سنة وأكثر من 40% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرات بين 5 سنوات و15 سنة. كل هذه النتائج تدعم آراء أفراد العينة بخصوص فقرات استمارة الاستبيان.

3.3. اختبار الفرضية

بعد القيام باختبار (ت) في حالة عينة واحدة One-Sample T test لفقرات هذا المحور، والذي خصص لدراسة مساهمة التدقيق الخارجي في دعم مبادئ حوكمة الشركات، ومن خلال ملاحظة النتائج المتحصل عليها ضمن الجدول رقم 03 الموالي يمكن إدراك أن أفراد عينة الدراسة قد وافقوا على محتوى جميع فقرات هذا المحور، إذ تؤكد النتائج المعروضة المتمثلة في قيمة T المحسوبة ضمن كل فقرة على حدى (أصغر قيمة مشاهدة تساوي 2,379) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.0452[1]، كما تؤكد عليه مستوى المعنوية لكل فقرة على حدى (أكبر مستوى دلالة مشاهدة تساوي 0.024) هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 والوزن النسبي (أصغر وزن نسبي مشاهد يساوي 69,33%) أكبر من 60%.

[1] قيمة T الجدولية عند درجة حرية 29 ومستوى معنوية 2/0,05 تساوي 2,0452

الجدول 03: نتائج اختبار فرضية الدراسة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الاجابة
1	يتأكد المدقق الخارجي من وجود إطار فعال للحوكمة بحيث يتوافق مع القوانين والتشريعات	3,5667	1,040	%71,33	2,948	0,006	موافق
2	يتأكد المدقق الخارجي من أن إطار حوكمة الشركات يوفر الحماية اللازمة لحقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لهم	3,4667	1,074	%69,33	2,379	0,024	موافق
3	يتأكد المدقق الخارجي من توافر الشفافية والإفصاح الكافي من طرف المستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء عن سياساتهم فيما يخص حوكمة الشركات	3,8000	1,030	%76	4,252	0,000	موافق
4	يتأكد المدقق الخارجي من اعتراف إطار حوكمة الشركات بحقوق مختلف أصحاب المصالح	3,5667	0,817	%71,33	3,798	0,001	موافق
5	يتأكد المدقق الخارجي من أن إطار حوكمة الشركات يكفل الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالشركة	3,8333	0,949	%76,66	4,805	0,000	موافق
6	يتأكد المدقق الخارجي من توفر ممارسات حوكمة الشركات التي تكفل متابعة الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مسائلة مجلس الإدارة اتجاه الشركة والمساهمين	3,6000	1,003	%72	3,275	0,003	موافق
المعدل الكلي للمحور		3,6389	0,940	%72,77	3,719	0,001	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال النتائج المتحصل عليها من اختبار (ت) في حالة عينة واحدةOne-SampleTtestلجميع فقرات هذا المحور ضمن الجدول السابق، يمكن مقارنة الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بخصوص مساهمة التدقيق الخارجي في دعم مبادئ حوكمة الشركات مع الوسط الحسابي للأداة (3) والذي يمثل الإجابة المحايدة، ويمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

الفرضية العدمية H0:لا يوجد تأثير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0,05 للخدمات المقدمة من طرف التدقيق الخارجي في دعم تطبيق حوكمة الشركات أي أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة يساوي القيمة 3.

الفرضية البديلة H1: يوجد تأثير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0,05 للخدمات المقدمة من طرف التدقيق الخارجي في دعم تطبيق حوكمة الشركات أي أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة لا يساوي القيمة 3.

والنتائج الملخصة ضمن الجدول السابق توضح أن قيمة T المحسوبة تساوي 3,719 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 2.0452 كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.001 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكننا رفض الفرضية العدمية H0 أي قبول الفرضية البديلة H1 معناه يوجد تأثير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0,05 للخدمات المقدمة من طرف التدقيق الخارجي في دعم تطبيق حوكمة الشركات، ويؤكد على ذلك المتوسط الحسابي الذي يساوي 3,6389 والذي يختلف عن القيمة المراد اختبارها والتي تساوي قيمة 3.

4.الخاتمة

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بكل من التدقيق الخارجي وحوكمة الشركات ظهرت تلك المساهمة الفعالة لهذه المهنة في دعم مبادئ حوكمة الشركات من خلال عدة جوانب منها: ضمان استقلالية هذه المهنة بشكل تام، تحقيق تفعالها وتكاملها مع مختلف الأطراف الأخرى للحوكمة المتمثلة في: لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، مجلس الإدارة، ضمان تطبيق معايير التدقيق الجزائرية... وقد أكد أيضا على تلك المساهمة أفراد عينة الدراسة عن طريق آرائهم بخصوص الفقرات المصاغة ضمن استمارة الاستبيان.

وبناء على النتائج المتوصل إليها ضمن هذه الدراسة يمكن التوصية بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة خاصة منها الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في سنة 2015، كما يجب ضمان تحقيق الاستقلالية التامة للمدقق الخارجي من خلال تفعيل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة للشركة.

5.المراجع:

1.بوفاتح بلقاسم، بلعربي عبد القادر، (2016) ، التكامل بين التدقيق الخارجي والآليات الداخلية كأساس لتفعيل حوكمة المؤسسات: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمنطقة الجنوب الشرقي (الأغواط–غرداية–ورقلة)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد4 ، العدد 06، ، ص ص: 252–271 ؛

2.حميدي أحمد سعيد، (2018) ، مساهمة مهنة التدقيق الخارجي في تعزيز حوكمة الشركات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد9 ، العدد 1، ص ص: 316 -345؛

3.دادي عدون ناصر، فداق أمينة، (2011) ، دور مجلس الإدارة كهيكل حوكمة في جودة التدقيق الخارجي على مستوى عينة من المؤسسات الجزائرية، Revue Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد5 ، العدد 10، ص ص:175–194 ؛

4.عاشوري عبد الناصر، (2016) ، دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية سطيف، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر؛

5.عمر إقبال توفيق المشهداني، (2013) ، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 1، العدد 2، ص ص: 231- 247.

6.ملاحق

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,979	6

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
A1	18,2667	21,582	,953	,972
A2	18,3667	21,344	,944	,974
A3	18,0333	21,964	,915	,976
A4	18,2667	23,995	,900	,979
A5	18,0000	22,621	,924	,975
A6	18,2333	21,840	,962	,971

age

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moins de 30 ans	6	20,0	20,0	20,0
	30 à 40 ans	14	46,7	46,7	66,7
	41 à 50 ans	9	30,0	30,0	96,7
	plus de 50 ans	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

diplôme

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	bac	3	10,0	10,0	10,0
	licence	11	36,7	36,7	46,7
	master	9	30,0	30,0	76,7
	magister	3	10,0	10,0	86,7
	doctorat	2	6,7	6,7	93,3
	TS	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

spécialité

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	finance	9	30,0	30,0	30,0
	comptabilité	12	40,0	40,0	70,0
	management	3	10,0	10,0	80,0
	économie	3	10,0	10,0	90,0
	autre	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

annéeexpérience

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moins de 5 ans	9	30,0	30,0	30,0
	5 à 15 ans	13	43,3	43,3	73,3
	16 à 25 ans	5	16,7	16,7	90,0
	plus de 25 ans	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

A1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	totalement non d'accord	1	3,3	3,3	3,3
	non d'accord	5	16,7	16,7	20,0
	neutre	4	13,3	13,3	33,3
	d'accord	16	53,3	53,3	86,7
	totalement d'accord	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

A2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	totalement non d'accord	1	3,3	3,3	3,3
	non d'accord	5	16,7	16,7	20,0
	neutre	8	26,7	26,7	46,7
	d'accord	11	36,7	36,7	83,3
	totalement d'accord	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

A3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	non d'accord	4	13,3	13,3	13,3
	neutre	7	23,3	23,3	36,7
	d'accord	10	33,3	33,3	70,0
	totalement d'accord	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

A4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	totalement non d'accord	1	3,3	3,3	3,3
	non d'accord	2	6,7	6,7	10,0
	neutre	7	23,3	23,3	33,3
	d'accord	19	63,3	63,3	96,7
	totalement d'accord	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

A5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	totalement non d'accord	1	3,3	3,3	3,3
	non d'accord	2	6,7	6,7	10,0
	neutre	4	13,3	13,3	23,3
	d'accord	17	56,7	56,7	80,0
	totalement d'accord	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

A6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	totalement non d'accord	1	3,3	3,3	3,3
	non d'accord	3	10,0	10,0	13,3
	neutre	8	26,7	26,7	40,0
	d'accord	13	43,3	43,3	83,3
	totalement d'accord	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A1	30	3,5667	1,04000	,18988
A2	30	3,4667	1,07425	,19613
A3	30	3,8000	1,03057	,18815
A4	30	3,5667	,81720	,14920
A5	30	3,8333	,94989	,17343
A6	30	3,6000	1,00344	,18320
A	30	3,6389	,94086	,17178

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A1	2,984	29	,006	,56667	,1783	,9550
A2	2,379	29	,024	,46667	,0655	,8678
A3	4,252	29	,000	,80000	,4152	1,1848
A4	3,798	29	,001	,56667	,2615	,8718
A5	4,805	29	,000	,83333	,4786	1,1880
A6	3,275	29	,003	,60000	,2253	,9747
A	3,719	29	,001	,63889	,2876	,9902